الأمم المتحدة S/PV.4999 (Resumption 1)

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٩٩** (الاستئناف ١)
الثلاثاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد باخا	(الفلبين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمنكوف
	إسبانيا	السيد دي بلاثيو إسبانيا
	ألمانيا	السيد موخ
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد بومباك
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد جفال
	رومانيا	السيد أُنيسي
	شيلي	السيد دونوسو
	الصين	السيد غوان جيان
	فرنسا	السيد فلورنت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد واطسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد جونس

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-40794 (A)

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2004/420)

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2004/341)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الإعراب عن مشاعر المؤاساة فيما يتعلق بتحطم الطائرة العمودية في سيراليون

الرئيس (تكلم بالانكليزية): علم أعضاء مجلس الأمن مع بالغ الحزن بتحطم طائرة عمودية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في وقت سابق من صباح اليوم. وكانت تقل أكثر من ٢٠ من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم. أود، بالنيابة عن المجلس، أن أعرب عن عميق مشاعر المؤاساة والتعازي لأسر المفقودين ولحكومات ضحايا هذه الحادثة المميتة. وهم قد جادوا بأرواحهم لقضية السلام بينما كانوا يعملون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. والمجتمع الدولي يشعر بعميق الأسى لهذه الخسارة المأساوية.

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١ (S/2004/341)

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2004/341).

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعلن مشاركة وفدي لكم، سيدي الرئيس، في الإعراب عن مشاعر تعازينا ومؤاساتنا لأسر ضحايا الحادثة التي وقعت في سيراليون.

واسمحوا لي أن أشكر الرئيسين والمدعيين العامين لكلتا المحكمتين الدوليتين على التقارير الشاملة التي عرضوها علينا قبل قليل. وقد تمكّنا من تقدير أهمية الإسهامات التي يقدمونها في مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وبعد مضي عشر سنوات على أعمال الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا وخمس سنوات على نهاية الحرب في البلقان، يمكن لمجلس الأمن أن يعرب عن ارتياحه للجهود التي بذلت. فتلك الجهود هي أفضل طريقة لمنع تكرار السلوك الذي قد يروج لتلك الجرائم أو تثبيط ذلك السلوك. ونحن أيضا نشاطر المجتمع الدولي اهتمامه بضمان أن تنفذ كلا المحكمتين بعزم وطيد استراتيجية إنجاز أعمالهما في الإطار الزمني المحدد. وقد قدّم المجلس في القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) مبادئ توجيهية واضحة للتقييمات المطلوبة في ذلك الصدد.

ونحن نشيد بالمحكمتين على عرضهما علينا بصورة مقنعة إمكانيات عملهما في المستقبل في سياق محاكمة القضايا الواقعة في نطاق الولاية القضائية الدولية، وعلى ما قدّماه إلينا من تقييم وإعطائنا فكرة أفضل عن القيود المتعلقة بأن تحال إلى الولايات القضائية الوطنية قضايا قد تقع، بحكم طبيعتها، في إطار اختصاصها. وبفضل ذلك التقييم الدقيق جدا، أصبحت لدينا الآن رؤية واضحة نوعا ما للمزايا التي قد تنتج عن تنفيذ استراتيجية إنجاز الأعمال وعن المصاعب التي تواجهنا إذا لم تُتخذ بجد التدابير الملائمة التي دعت إليها المحكمتان.

وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يركز على نقطتين: العوامل المؤثرة على تنفيذ الاستراتيجية والعوامل التي تؤثر على قدرة المحكمتين على محاكمة قضاياهما في الوقت المناسب.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، إننا نشاطر المحكمتين الشواغل التي أعربتا عنها بشأن تجميد التعيين وبشأن استحالة احتفاظهما بالموظفين المؤهلين. ويتعين علينا أيضا إيجاد حل لمشكلة تجميد الرواتب في قسم التحري لتفادي زيادة إعاقة الاستمرار في الإجراءات.

إننا نقر بأن هذه العوامل تشكِّل عائقا جديا أمام عمل المحكمتين. ونتفق تماما مع رأي الأمين العام في هذه المسألة. إن الأرضية المالية أساسا لهذه الحالة ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذها في الحسبان. ونقترح أن يناشد المجلس الدول الأعضاء بصورة عاجلة أن تظهر التزامها بالحملة ضد ظاهرة الإفلات من العقاب عن طريق تقديم الموارد الضرورية لمكافحة هذه الظاهرة.

وفيما يتعلق بالقدرة على تقديم القضايا للمحاكمة في الموعد المقرر، نثق ثقة كاملة بأن القضاة سوف ينتهجون الاستراتيجيات التي يختارونها للتعجيل بسير العملية. ولكننا ندرك أن السعي إلى السرعة يجب ألا يكون على حساب مبادئ العدالة الدولية. وفضلا عن ذلك، نعتقد بأن من الضروري أن تتماشى ولايات القضاة مع طول فترة المحاكمات، لصالح المتهمين بطبيعة الحال. كما أن تعاون الدول الأعضاء المعنية هام جدا من أجل مثول المتهمين أمام المحاكم، لأنه بهذه الطريقة فقط نستطيع أن نمنع المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة من التهرب من طائلة العدالة الدولية.

وفيما يتعلق بإحالة المتهمين ذوي المراتب الدنيا إلى المحاكم الوطنية، نعتقد بأنه ينبغي توجيه الاهتمام الكافي إلى تعزيز قدرات الأجهزة القضائية لتلك البلدان لضمان تمتع المتهمين المحالين بنزاهة العدالة وفقا للقواعد الدولية. وفي هذا الصدد نؤيد مقترح المحاكم بالنظر في إمكانية نقل المحاكمات إلى البلدان التي تملك أجهزة قضائية عاملة. أما فيما يخص القضايا التي ارتكبت فيها جرائم جماعية، كما هو الحال في رواندا، فيتعين قياس جدوى تحديد المسؤولية الفردية بجدوى تشجيع المصالحة الوطنية. إن مسألة الإبادة الجماعية في رواندا شائكة وخطيرة جدا وينبغي معالجتها بحذر شديد، لأن الجريمة عندما ترتكب على هذا النطاق الواسع، فإن هذا الإثم لا يبقى فرديا بل يصبح مسؤولية المجتمع. وأية تسوية ينبغي أن تسعى إلى مساعدة المجتمعات المعنية على المصالحة الداخلية.

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه احتمال الإفلات من العقاب على أي مستوى، سواء في رواندا أو في يوغوسلافيا السابقة، فإن المحاكم ينبغي أن تظل مهتمة بالحساسيات الخاصة بالسكان في هذه البلدان، وأن تأخذ في الحسبان أن المهمة الرئيسية هي المحافظة على السلم وخلق الانسجام بين جميع الفئات العرقية المدعوة إلى العيش معا. ولهذا السبب ينبغي النظر في إصدار العفو وإنشاء هيئات الحقيقة والمصالحة كلما أمكن ذلك.

في الختام، أود أن أعيد تأكيد بنن للمحكمتين، لأن إقامة السلام الدائم في هذه البلدان، من خلال قيامها بعملها، سيعتمد إلى حد ما على الرؤية الواضحة، وعلى الثبات والمرونة التي تتحليان بها في أداء مهماقما.

السيد غوان جيان (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي في البداية أن أحذو حذو المتكلم السابق، وأن أعرب عن التعازي بمناسبة المأساة التي ألمت بموظفي الأمم المتحدة وغيرهم على أثر تحطم الطائرة في سيراليون.

لقد أصغينا باهتمام بالغ إلى الإحاطات الإعلامية للرئيسين ميرون وموسيه وللمدعيين العامين، السيدة ديل بونتي والسيد جالو، حول عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونعرب عن شكرنا لعمل المحكمتين، ونقدِّر التدابير الإيجابية المعتمدة من قبلهما لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. ونعتقد بأنهم محقُّون في تركيز اهتمامهم على مقاضاة ومحاكمة أبرز المتهمين ذوي المناصب العليا. كما أن التدابير المتخذة من قبل المحكمتين لتشجيع المشتبه فيهم على تسليم أنفسهم والإقرار بالذنب عن التهم الموجّهة إليهم أمام المحكمة تشكل وسيلة فعالة للتعجيل في عملية المحاكمة.

وفي رأينا أن المسألتين اللتين تحظيان بالأولوية في عمل المحكمتين هما إحالة المتهمين إلى المحاكم الوطنية في البلدان المعنية في أقرب فرصة ممكنة، وضمان استمرار عملية المحاكمة. وقد أحطنا علما بأن محكمة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك ستبدأ عملها خلال عام ٢٠٠٥. ونأمل أن تتمكن بلدان يوغوسلافيا السابقة والبلدان المشمولة في ولاية محكمة رواندا من تحمُّل مسؤوليتها عن محاكمة القضايا المعنية بها. وينبغي للمحكمتين ولهذه البلدان تقديم الدعم القانوني والفني والمالي، والموارد البشرية، إلى الجهات التي وافقت على استلام هذه القضايا، من أجل تعزيز قدراتها القانونية وتمكينها من استخدام معايير المحاكمة النزيهة في أقرب وقت ممكن. وبعد أن تؤكد المحكمتان أن الظروف الملائمة قد تمت تهيئتها فإن المتهمين ذوي المراتب المتوسطة والدنيا ينبغي تسليمهم لمحاكمتهم في المحاكم الوطنية.

إننا نعتقد أن الحالة الراهنة تظهر اليوم أن التنفيذ اليسير لاستراتيجية الإنجاز يتطلب التعاون بين بلدان المنطقة المعنية. ويستطيع مجلس الأمن والبلدان المعنية والمحكمتان أداء دور في استشراف إمكانية إنشاء محاكم وطنية وضمان استمرار عمل المحكمتين. ونعتقد بأن بعض المسائل الفنية يجب معالجتها، ومع ذلك نرى وجوب اتخاذ تدابير ملائمة تمكِّن القضاة ذوي الخبرة من التركيز على الانتهاء من المحاكمات. ونحن على استعداد لتقبل أية مقترحات من شأنها ضمان استمرار عمل المحكمتين.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى صوت المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن تعازي وفدي إلى الأمم المتحدة وعائلات ضحايا حادثة اليوم في سيراليون.

يرحب وفدي بالرئيسين والمدعيين العامين لمحكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا ويشكرهم على التقارير التي قدموها عن عمل المحكمتين وعن تنفيذ استراتيجية الإنجاز عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ونحن ننظر إلى عمل المحاكم الجنائية الدولية على أنه مساهمة هامة في التصدي لتحديات العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب، وفي عملية رأب انقسامات الماضي المريرة، وتعزيز المصالحة الوطنية، واستعادة السلام والأمن في منطقة البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى.

ويسعدنا أن المحكمتين تعملان الآن بكامل طاقتهما، وتوفران محاكمات نزيهة ومنصفة لمن صدرت بحقهم لوائح الاتهام، وتقدمان العدالة للضحايا والحماية للشهود. وعلى

رغم كل الجهود المبذولة والتقدم المحرز حتى الآن، يبدو أن الوفاء بموعد الانتهاء من المحاكمات سيكون صعبا ما لم تتخذ تدابير إضافية. وفي هذا الصدد، نرى أن التعاون الدولي عنصر هام في إنجاز عمل المحكمتين بنجاح، فيما يتعلق بتنفيذ أوامر الاعتقال، والاحتجاز المؤقت، ونقل المشتبه فيهم والمتهمين إلى مقري المحكمتين.

ولا بد لنا من التشديد على أهمية أحكام القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المتعلقة بتعاون الدول مع المحكمتين في المنطقتين المعنيتين. وهذا عامل هام في عملية التحقيق وإحضار الذين ما زالوا فارين إلى قاعة المحاكمة، والتنفيذ الكامل لاستراتيجية الإنجاز.

وفيما يتعلق بأنغولا، فإن قضية الجنرال أغوستين بيزيمونغو، رئيس هيئة أركان الجيش الرواندي السابق، الذي اعتقل في أنغولا وتم تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للتحفظ عليه، تدلل على مدى التزام أنغولا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما تلك المتعلقة بالتعاون الدولي المطلوب مع المحكمتين.

وإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية عنصر هام أيضا في نجاح استراتيجية الإنجاز، كما يشير مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ويشجعنا في هذا الصدد ترتيبات إحالة القضايا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم الوطنية.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تحديدا، يثلج صدرنا التقدم الذي أحرزته تلك المحكمة خلال السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي توضحه أحكام الإدانة الخمسة عشر التي صدرت ضد ٢١ متهماً منذ بدأت المحاكمات في عام ١٩٩٧ (٢٠٠٣). وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣). فإن تعزيز قدرة المحكمة بزيادة عدد قضاتها المؤقتين إلى جانب تعيين مدعٍ عامٍ لها وإنشاء وحدة مستقلة للطعون، يُيَسّر الجهود التي تبذلها المحكمة تلبية للأهداف التي حددها مجلس الأمن لإكمال المحاكمات. ومع ذلك، فإن كان لاستراتيجية الإنجاز أن تحقق أهدافها، نعتقد أن على المجتمع الدولي مسؤولية جماعية لضمان حصول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على كل الموارد المالية والإدارية اللازمة لإنجاز ولايتها بنجاح.

وختاما، نأمل أن تواصل استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا التركيز على هدفها العام للإسهام في السلام والاستقرار في المنطقة. وعليه، نؤكد على أهمية تخصيص موارد كافية للأنشطة التي ستكمل جهود التسوية الطويلة الأجل التي تبذلها حكومة رواندا. ونعتقد أن المجتمع الدولي سيواصل تقديم المساعدة لشعب رواندا من خلال إقامة العدل ومكافحة الإفلات من العقاب للتغلب على التراث المرير الذي خلفته الإبادة الجماعية.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نشاطر الوفود الأخرى الإعراب عن خالص تعازينا لكل الأسر المنكوبة في الخسارة الفاجعة لأرواح بشرية في حادث سقوط الطائرة العمودية في سيراليون. ونفهم أنه كان بين ركاب الطائرة حفظة سلام باكستانيين لقوا حتفهم في الحادث أيضا، ونشكر أعضاء المجلس الذين أعربوا عن تعازيهم وأسفهم على هذه الخسارة المأساوية، وسننقل تلك المشاعر إلى إسلام أباد.

ونود أن نشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمدعيين العامين للمحكمتين، على بياناتهم الوافية والمفيدة جدا التي قدّموها اليوم.

إن باكستان تولي أهمية كبيرة للدور الذي تقوم به المحاكم الدولية التي أنشأتها الأمم المتحدة لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد البشرية بموجب الاتفاقيات المعنية بالإبادة

الجماعية والقانون الإنساني الدولي. وحجر الزاوية في سياستنا هو تعزيز احترام القانون الدولي والامتثال له. ونؤيد كل الجهود الرامية إلى زيادة فعالية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونأمل أن تساعد تلك الجهود على تحقيق استراتيجية الإنجاز لهاتين المحكمتين.

ونحن نقدر جهود المحكمتين سعياً إلى تحقيق استراتيجية الإنجاز، كما يشدد عليها القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وقد أحطنا علماً بما تواجهه المحكمتان من صعوبات في الوقت الحالي، وكيف يمكن أن ينعكس ذلك على استراتيجيتيهما للإنجاز. وباكستان على استعداد للإسهام في الجهود التي تبذلها المحكمتان من أجل الوفاء باستراتيجيتيهما للإنجاز. ونعتقد أيضا أن ثمة حاجة إلى أن تتعاون جميع الدول تعاوناً كاملاً مع المحكمتين.

ومما يبعث على الارتياح ملاحظة البيان الذي أدلى به المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ومفاده أن إنجاز التحقيقات المتبقية حيال الأهداف رفيعة المستوى التي لم يوجه إليها الاتهام بعد سيتحقق حسبما هو مرسوم له بنهاية هذا العام. ويسرنا أيضا أن نعلم أن محكمة رواندا تعمل حسب الجدول الزمني المقرر. ونحن ندرك أن القضايا المعروضة على المحكمتين المخصصتين قضايا معقدة جدا قانونيا وفعليا. ونلاحظ أيضا الجهود التي تبذلها المحكمتان من أجل التصدي لهذه التعقيدات.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي الموجزة، أود أن أوجه سؤالاً إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: كيف يمكن أن يؤثر اعتقال ١٥ متهماً و ١٦ من المشتبه فيهم الطلقاء حتى الآن على استراتيجية الإنجاز إن لم يتم القبض على بعض أولئك الطلقاء قريبا، أو إذا تم القبض عليهم بعد عام ٢٠١٠؟

السيد دي بالاثيو اسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشارك الآخرين الإعراب عن تعازيَّ في الخسارة الفاجعة في الأرواح البشرية من أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في الحادث الذي وقع صباح هذا اليوم.

كما أود أن أشكر رئيسي المحكمتين ومدعييها العامين على بياناتهم وتقييماتهم الوافية. واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات وأن أطرح سؤالا.

إن تقييمات كل من المحكمتين تؤكد أن الطريق لا يزال طويلا لاستكمال إحالة قضايا معينة إلى المحاكم الوطنية المختصة. ورغم بعض البيانات المشجعة، من المؤسف أن محاكم الدول المتأثرة ما زالت في حالة لا تمكنها من توفير ضمانات كاملة لمحاكمة الأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان. وبغية العمل بصورة سليمة، من المهم أن يُحدد بوضوح أي هذه القضايا الذي يعزى إلى أوجه قصور ذات طابع مادي وأيها يرجع للافتقار إلى الإرادة السياسية.

أما بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فكما ذُكر في تقرير المدعية العامة، السيدة دل بونتي، فتعتقد إسبانيا أنه ينبغي عدم استبعاد إمكانية أن يُحال إلى المحاكم الوطنية المختصة لا القضايا المتهم فيها أشخاص من مرتبة متوسطة أو أدنى، بل وأن يحال إليها أيضا المتهمون الأعلى مرتبة، نظراً للظروف الاستثنائية الراهنة. والأحرى أن تدرس هذه الإمكانية بعناية شديدة وعلى أساس كل حالة على حدة.

وإسبانيا تشعر بقلق كبير إزاء الوضع المالي الحرج للمحكمتين. وهذا وضع مستمر وغير مقبول. والتغييرات المتعاقبة في برامج عمل المحكمة نتيجة لعدم سداد المساهمات ستكون مؤشراً مؤسفاً للمجتمع الدولي، ونحن نوجه نداء لتجنب ذلك الوضع.

ويقلقنا أيضاً مستوى التعاون غير المرضي من جانب بعض الدول الأكثر تضررا بشكل مباشر. ومع ذلك، نرحب بتحسن مستوى المساعدة التي تقدمها السلطات الكرواتية، ولا بد لنا أن نشير أيضا إلى الحالات الخاصة لصربيا والجبل الأسود. وبالنسبة لهذا البلد، نعتقد أن الوضع يتطلب إجراء حازماً وحاسماً من مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن كل البوادر تشير على ما يبدو إلى أن الانتخابات الأخيرة بعثت مزيداً من الآمال الواعدة في وضع حد لعدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإن كنا نعتقد أن على المجلس ألاّ يتقاعس وأن يتصرف على النحو الملائم.

وأود أيضا أن أشير إلى الأثر المترتب على انقضاء ولايات القضاة الدائمين والقضاة المؤقتين في العام المقبل بالنسبة لعملية المحاكمة. وما برحت الحكومة الإسبانية تؤمن بأن أي إجراءات تقويمية يجب أن تقوم على احترام اختصاصات الجمعية العامة. وفيما يتعلق بالقضاة المؤقتين، تحديداً، نعتقد أن الوضع الدقيق للمحكمتين ينبغي أن يفضي بنا إلى عدم استبعاد إمكانية السماح بإعادة انتخابهم منذ البداية. وبدلا من ذلك، يمكن للمجلس أن يشجع بنشاط على انتخاب القضاة المخصصين المقدمين بصفتهم مرشحين لشغل المناصب الشاغرة للقضاة الدائمين السابقين.

وأود في الختام أن أسأل رئيسي المحكمتين عما إذا حدث تقدم كبير في المفاوضات على اتفاقات مع عدد من الدول الثالثة فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المفروضة من المحكمتين. وكان لدى وفدي بضعة أسئلة أخرى، ولكني أعتقد أن متكلمين سابقين قد تناولوها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأقدم الآن بعض التعقيبات الموجزة بصفتي ممثل الفلبين.

أولا، نشارك زملاءنا في التقدم بالتعازي لأسر وحكومات الذين لقوا حتفهم في التحطم المشؤوم للطائرة المروحية في سيراليون.

ونود أيضا أن نشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على عروضهم الشاملة والمنيرة هذا الصباح. ونحن نقدر التحدي الذي تواجهه المحكمتان في إنجاز مهامهما وإنهاء عملياتهما وفقا لاستراتيجيتي الإنجاز، وبموجب القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). كما نقدر التدابير المعتمدة لتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. ونحث المحكمتين على التقيد بالجدول الزمني المحدد بموجب القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) وبذل كل جهد لتنفيذ هاتين الاستراتيجيتين.

وفي آذار/مارس من هذا العام، أكد المجلس مجددا على الاستراتيجيتين من خلال القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وللبرهنة على أن المجلس يعي الصعوبات التي تواجهها المحكمتان، طلبنا من المحكمتين التركيز على ”أبرز القادة الذين يُشتبه في تحملهم المسؤولية العظمى عن الجرائم التي تدخل ضمن الولاية القضائية لكل من المحكمتين“ (القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الفقرة ٥) من أجل تخليص المحكمتين من الأعداد المرهقة من القضايا التي من الأفضل تركها للمحاكم المحلية. ولكننا أحطنا علما هذا الصباح بتعليقات القاضي ميرون بشأن عنصر التركيز هذا على أبرز القادة.

والاستراتيجية الهامة لترشيد تناول القضايا والامتثال للفقرة ٥ من القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) هي إحالة أكبر عدد ممكن من القضايا إلى المحاكم المحلية، ليس للمحاكمات فحسب بل للاستئناف أيضا. وينبغي لذلك أن يفسح مجالا كبيرا في جداول أعمال المحكمتين وأن يمكنهما من تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. وفي هذا الصدد، يجب بذل كل الجهود لتنفيذ المادة ١١ مكرر من القواعد الإجرائية وقواعد

الإثبات، فيما يتعلق بإحالة القضايا. ورغم فهمنا للصعوبات المذكورة في التقريرين (S/2004/341 و S/2004/420) فإننا ندعو المحكمتين إلى إتباع الاستراتيجية التي تنص عليها صراحة المادة ١١ مكرر.

ونحن نقدر الإبلاغ بأن كلتا المحكمتين تعملان حاليا بالطاقة القصوى. ولذلك يؤيد وفد بلادي المقترحات الداعية إلى الحد من بعض العوامل التي قد تؤثر على تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. والمثل المحدد لذلك هو الرفع، في الظروف الاستثنائية، للتجميد العام المفروض على التوظيف في المحكمتين، والموصوف في تقرير المحكمة الدولية لإقليم يوغوسلافيا السابقة بأنه ''خطر واضح وماثل'' (S/2004/420، الضميمة الأولى، الفقرة ٥٣) على إنجاز أهداف المحكمة. وسنؤيد مثل هذا الرفع بعد التشاور مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن.

ولتشجيع الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء الذين من المفهوم أنهم سيبحثون عن فرص أخرى خارج المحكمتين حينما تقترب نهايتهما، سنؤيد أيضا تغيير تصنيف الوظائف في المحكمتين، لجعل الموظفين مؤهلين للتقدم بطلبات لوظائف أخرى في الأمم المتحدة.

أخيرا، لا يمكن للمحكمتين العمل بدون تعاون الدول الأعضاء. وبصفة خاصة، استرعت المحكمة الدولية لإقليم يوغوسلافيا السابقة انتباه المجلس لحقيقة أن المحكمة لم تحصل على تعاون يذكر من دولة عضو سيُسمح لممثلها بمخاطبة المجلس بعد بضع دقائق. ونود أن نسمع ردا على ملاحظة المحكمة هذه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل البوسنة والهرسك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوسليوغيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفد بلادي من سبقونا من المتكلمين في الإعراب عن خالص التعازي لأسر وحكومات موظفي الأمم المتحدة الذين قُتلوا اليوم في حادث مأساوي في سيراليون.

إنه لفخر لي أن أخاطب المجلس في جلسة هامة كهذه. وأود قبل المضي في بياني أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الأونرابل القاضي تيودور ميرون، وللمدعية العامة، السيدة كارلا ديل بونتي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين والمفصلتين. ومن المشجع أن نعلم أن حكومة بلادي وأهم مسؤولين في المحكمة الدولية لديهم آراء متطابقة تقريبا بشأن دور المحكمة والغرض منها وأهدافها الرئيسية وعقباتها واستراتيجية الانتهاء من أعمالها. علاوة على ذلك، لا يسعنا إلا أن نشيد بالنتائج التي حققتها حتى الآن في أداء المهمة المستحيلة تقريبا والمتمثلة في تحديد الأشخاص الضالعين في جرائم لا تُوصف ولا تُحصى ودعوتهم إلى المثول أمام المحكمة؛ وفي نهاية المطاف سيمكن هذا شعب بلدي من التخلص من حمل الماضي الثقيل حتى يلحق بركاب بقية أوروبا الأفضل لياقة والأخف وزنا بكثير.

الاتفاق الدولي الذي لم يسبق له مثيل والمعروف باسم اتفاق دايتون للسلام يتم تحليله والتدقيق فيه منذ صياغته. و لهذا الاتفاق أصدقاء وأعداء؛ إذ له جوانب إيجابية ونواقص. لكن حقيقة واحدة بسيطة لم تكن أبدا موضع اختلاف، وهي أنه صك قوي من صكوك القانون الدولي. فلقد أوجد التزامات على الأطراف المعنية لا بد من التقيد بها والامتثال لها. ومن الإنصاف أن نقول إن حكومة بلادي لم تتبرأ أبدا من التزاماتها النابعة من ذلك الاتفاق – تماما كما هو من الإنصاف أن نقول إن المجتمع الدولي لم يفوت أبدا فرصة لتذكيرنا بتلك الالتزامات. وكان التعاون مع المحكمة الدولية دائما أول شيء يُذكر، سواء كشرط للعضوية في

الشراكة من أجل السلام، أو كمطلب فيما يتعلق باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، أو بوصفه عصا قوية في يد المندوب السامي – وهي عصا كان مسؤولون منتخبون معينون يخافونها أشد الخوف.

وليس هذا الوقت ولا المكان لتكرار منجزاتنا ونجاحاتنا المحققة مؤخرا في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، مثل التلميذ المدرسي الذي يحاول الدفاع عن نفسه أمام أبويه الصارمين من خلال المفاخرة بأدائه المتميز في ملعب كرة القدم بينما هو رسب في الرياضيات. ولكن بكل إنصاف، فعلت البوسنة والهرسك الكثير فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الدولية منذ آخر تقرير لرئيس المحكمة ومدعيتها العامة. والسؤال المطروح هنا هو ما هو القدر الكافي؟ وهل يمكننا القيام بذلك وحدنا؟

في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ كان التعاون مع المحكمة الدولية الأولوية الرئيسية لحكومة البوسنة والهرسك. وكل التشريعات المطلوبة قائمة؛ ولدى كلا الكيانين قوانين معنية بالتعاون مع المحكمة الدولية؛ وتم تعديل المدونة الجنائية بإدخال حكم يتعلق بجرائم الحرب؛ والدائرة الخاصة بمحكمة الدولة ستكون جاهزة للعمل قريبا، وبانتظار تيسر الأموال الممنوحة من المجتمع الدولي – وهنا أضم صوتي إلى القاضي ميرون في ندائه من أجل التلبية السريعة لمطلب التمويل؛ والوكالة الحكومية للمعلومات والحماية المنشأة حديثا ستكون مجهزة ومدربة بالكامل لاعتقال الطلقاء المدانين بجرائم حرب وحماية الشهود. وبإيجاز، جميع المتطلبات المؤسسية قائمة.

وطبقا لتقرير العام الماضي لمكتب المدعي العام للدولة، تم الإبلاغ عن ٩ ٦٤١ شخصا في البوسنة والهرسك يُحتمل الاشتباه في تورطهم في جرائم حرب، ٧ ١٢٠ منهم في اتحاد البوسنة والهرسك و ٢ ٥٢١ في جمهورية صربسكا. وقد أُحيلت ٤ ٥٩٦ قضية إلى لاهاي للمزيد من التقييم. وإجمالا، تم اتهام ٣٥٠ شخصا بجرائم حرب. ومن هذا العدد، حوكم ١٢٧ شخصا، كلهم من اتحاد البوسنة والهرسك، وصدرت ضدهم أحكام على جرائم حرب. واستسلم بشكل طوعي للمحكمة ستة من المسؤولين السابقين ذوي أعلى الرتب في ما يسمى بجمهورية البوسنة والهرسك الكرواتية، بالرغم من أن لوائح اتهامهم – مهما كانت الأسباب – لم تسلم إلى حكومة البوسنة والهرسك.

وهناك نماذج لا تحصى من المساعدة القضائية التي قدمتها المحاكم المحلية في اتحاد البوسنة والهرسك للمحكمة. وسلمت إلى المحكمة آلاف الصفحات من الوثائق ذات الصلة، بما فيها ١٦ صندوقا لمحفوظات الحرب من وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا. وقبل أقل من شهرين، وقّع كبار المسؤولين المنتخبين في الدولة وكلا الكيانين على تعهد بالتعاون الكامل وغير المشروط مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأعلنوا مرة أخرى أنها أولويتهم الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت العديد من المحاولات مؤخرا – بعضها بالتعاون مع قوة تحقيق الاستقرار وبعضها بشكل مستقل – لإلقاء القبض على المتهمين. بيد أن المجتمع الدولي رأى أن هذه الجهود غير كافية، مما أدى إلى إيجاد عقبة لا يمكن تجاوزها أمام انضمامنا إلى الشراكة من أجل السلام وإلى وضع حاجز هائل في طريقنا نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإننا نبقى مرتهنين لرادوفان كراديتش ومن هم على شاكلته، الذين يرونا الصعوبات التي نمر بها مكامن قوتهم وحالات فشلنا انتصارات لهم.

إن قصة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ليست قصة لوائح اتهام وعمليات إلقاء قبض وإصدار أحكام وتقديم استئنافات ومرافعات ختامية وإجراء مفاوضات لتخفيف العقوبة واعترافات بالذنب فحسب – مهما كانت

تلك الإجراءات قيمة وهامة لوضع الأمور في نصابها الصحيح. وتتكشف المأساة الحقيقية في عقول وأرواح الأشخاص العاديين. وسيكون من الظلم لهم إذا لم نذكر ما قد يكون الإنجاز المشترك الأكبر للمجتمع الدولي وللمسؤولين المحليين المنتخبين – وهو إنجاز يرمز إلى نقطة تحول في تاريخ بلدي بعد انتهاء الحرب. ويقودنا التقرير الأخير للجنة الخاصة لحكومة جمهورية صربسكا عن الأحداث التي وقعت في سربرنتسا وحولها بين ١٠ و ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ – تقرير البوسنة عن سربرنتسا – فضلا عن البيان الذي أدلى به السيد دراغان كافيتش، رئيس جمهورية صربسكا، وردود فعل الجمهور العام، إلى الاعتقاد أن تحولا أخذ يحصل في الضمير الجماعي لشعوب البوسنة والهرسك: وهو تحول من الإنكار الكامل إلى قبول المسؤولية، ومن اللوم المبدئي للآخرين إلى قبول المسؤولية الذاتية، ومن الندم العام وغير الشخصي إلى الإصلاح، وفي نهاية المطاف، إلى تطهير الذات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نغوغا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشارك الآخرين في الإعراب عن تعازيه للدول الأعضاء التي فقدت مواطنيها في حادث تحطم الطائرة المروحية الذي وقع في سيراليون. كما نعرب عن تعازينا للأمم المتحدة.

ويود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة، التي سمعنا خلالها تقارير من الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونود أيضا أن نشكر وأن نهنئ رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي موسي، والمدعي العام حسن جالو، على بيانيهما وتقريريهما.

ما زالت رواندا تأمل وتتوقع أن تقدم المحكمة مرتكبي الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ إلى العدالة، ونحن نتعهد بتقديم دعمنا المستمر لضمان أن يسير عمل المحكمة على نحو سلس قدر الإمكان. ونشعر بالتشجيع بشكل خاص لإقرار الرئيس موسي والمدعي العام جالو أن رواندا ما فتئت تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونطمئن المجلس بأننا سنستمر في تقديم التعاون الضروري للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال ولايتها.

ومنذ أن اجتمعنا لنفس الغرض العام الماضي، شهدنا مستوى كبيرا من التحسن في عمل المحكمة نتيجة للتدابير التي اتخذها المجلس. ونحن مرة أخرى نهنئ المجلس على الحكم الوارد في القرار ١٥٠٥ (٢٠٠٣).

إن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تحظى الآن بمدعيها العام الخاص بها. وكما كان منتظرا، فإن ذلك التعيين أسفر عن إيجاد مكتب للمدعي العام أفضل تنظيما وأكثر تركيزا. وثمة تحسن نوعي وكمي على حد سواء في الأداء الشامل. كما أنه ما فتئ هناك تحسن كبير وتوسيع للاتصال بين حكومتي ومكتب المدعي العام. ورواندا ملتزمة بمواصلة العمل عن كثب مع مكتب المدعي العام وبتقديم الدعم والتسهيل اللذين ما فتئنا نقدمهما على مر السنوات.

ونشيد أيضا بدوائر المحكمة، وخاصة بالقاضي موسي، على المبادرات الأخيرة التي ترمي إلى تحسين كفاءة وفعالية عملها. وننوه أيضا ونشيد بإسهامات قلم المحكمة، وخاصة بالسيد أداما دينغ، على إسهاماته القيمة للغاية.

وهناك بعض المسائل التي تحظى بأهمية كبيرة، وهي مسائل نود أن نسترعي إليها انتباه المجلس، ونلتمس أن تولى

هذه المسائل اهتماما من المجلس في هذا الوقت، بينما ينظر في استكمال عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

حينما عرض مكتب المدعي العام أول مرة استراتيجيته للإنجاز، استهدف محاكمة ما يعادل ٣٠٠ قضية لمشتبه فيهم اعتبروا أبرز المسؤولين قبل أن تستكمل المحكمة عملها. وهؤلاء المشتبه في أنهم يتحملون المسؤولية الأكبر هم الأشخاص المتهمون بتحمل المسؤولية الأعظم عن الإبادة الجماعية. بيد أن ذلك الرقم انخفض سريعا بعد ذلك – أولا إلى ٢٥٠ وبعد ذلك إلى ١٥٠. أما الآن فهو أقل من ٥٠.

وفي حين أن عدد المشتبه فيهم الأكثر مسؤولية الذين تلاحقهم المحكمة قد يكون انخفض، فإن خطورة الاتهامات الموجهة إلى بعض هؤلاء المشتبه فيهم، الذين لم يعودوا ملاحقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تقتضي اهتمام مجلس الأمن بغية ضمان ألا يفلتوا تماما من العدالة . ويود وفدي أن يطلب إلى المجلس أن ينظر على نحو جدي في هذه المسألة بهدف ضمان عدم الإفلات من العقاب، وأن يقدم هؤلاء المشتبه فيهم إلى العدالة. وبالتالي فإننا لا نرى استراتيجية الإنجاز للمحكمة بوصفها استراتيجية خروج بالنسبة للمجتمع الدولي. ونؤمن بأنه تقع على المجتمع الدولي، وخاصة المجلس، المسؤولية عن تقديم هؤلاء المشتبه فيهم إلى العدالة، سواء كان ذلك في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو في مكان آخر.

وستستمر رواندا تعمل على نحو ثنائي مع البلدان التي يقيم فيها هؤلاء المشتبه فيهم، بهدف إحالتهم إلى رواندا للمحاكمة.

وتتطلع حكومتي إلى إحالة القضايا من المحكمة إلى رواندا، امتثالا للقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وسيكون شعب رواندا، الذي شعر بأنه بعيدا عن المحكمة التي تتخذ مقرها على بعد مئات الأميال، قادرا على مراقبة المحاكمات مباشرة. ونؤمن بأن ذلك سيسهم إسهاما كبيرا في عملية المصالحة بمنح إحساس بأن العدالة قد تحققت.

وما فتئ هناك شعور بالقلق حيال حقيقة أن عقوبة الإعدام تبقى مدرجة في مجموعة قوانين الدولة في رواندا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد من جديد على التأكيدات التي قدمناها للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومفادها أن حكومتي على استعداد لأن تتخلى عن عقوبة الإعدام فيما يتعلق بالقضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحن بصدد استكشاف السبل القانونية الضرورية لتحقيق هذا المبدأ العام على نحو يتسق مع رغبات الشعب الرواندي في استراتيجيته التشريعية ووفقا للمطالب المحددة للمحكمة الدولية.

وتود حكومتي أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تصرح بأنها ترحب بالحصول على تأييد لمؤسساتنا القانونية بينما نعد لإحالة هذه القضايا. وفيما قد أحرزنا تقدما هائلا في إعادة بناء مؤسساتنا القانونية – التي، مثل كل شيء آخر في رواندا، أصيبت بضرر من جراء أعمال الإبادة الجماعية – نقدر الحصول على دعم في توفير تدريب عملي إضافي للعاملين المهنيين في المجال القانوني لدينا.

ويُتوقع من المجتمع الدولي دعم رواندا، بينما نبذل جهودا كبيرة للاستثمار في حكم القانون استنادا إلى مؤسسات قانونية قوية. ونحن لا نتوقع من المجتمع الدولي، نظرا للقيود على مواردنا، أن يضع شروطا علينا، حتى حينما يجري النظر في إحالة القضايا. وأفضل إرث يمكن أن تتركه المشاركة الدولية في عملية العدالة في رواندا هو بناء مؤسسات قانونية قوية تستمر إلى الأبد.

وتود رواندا أن يبدأ المدانون بقضاء مدة عقوباتهم في البلد. ونحن نؤمن بأنه ينبغي تنفيذ الأحكام في البلد الذي اقترفت فيه الجرائم. ومن الصعوبة بمكان تخيل إمكانية إنفاذ

الأحكام بصرامة في بلدان تبعد آلاف الأميال عن أماكن اقتراف الجرائم، حيث يكون هناك قدر ضئيل من فهم أو تقدير مدى خطورة الجرائم.

واسمحوا لي بأن أعطي مثالا. في شهر نيسان/أبريل، حينما أحيا العالم الذكرى السنوية العاشرة لأعمال الإبادة الجماعية في رواندا، سمح للمدانين الذين يقضون مدة عقوبتهم في مالي بترك مكان احتجازهم وبإجراء مخابرات هاتفية حول العالم، بما في ذلك برنامج كينيارواندا من إذاعة بي بي سي. وأجريت لهم مقابلة صحفية مع بي بي سي أنكروا فيها أن أعمال الإبادة الجماعية قد وقعت أصلا، ووعدوا بالعودة إلى رواندا. وقد كانت تلك البيانات محسوبة عمدا لكي تبث الخوف في قلوب المجتمعات المحلية التي صدمت بالفعل من جراء أعمال الإبادة الجماعية ونجت منها.

وقد تناهى إلينا منذ ذلك الحين أن تلك الممارسة تنفذ بشكل روتيني للأشخاص المدانين الذين يقضون مدة عقوباتهم في مالي حيث يسمح لهم بترك مكان اعتقالهم لإجراء مكالمات هاتفية. ولا أعتقد أنني بحاجة إلى تذكير أحد بأنهم أشخاص مدانون بأخطر الجرائم الممكن تخيلها. ونحن لا نشعر فحسب بأن هذه الممارسة مشينة جدا – خاصة وأنها تزامنت، مثلما حدث، مع وقت نحيي فيه ذكرى مليون ضحية لأعمال الإبادة الجماعية – ولكنها أيضا تثير تساؤلات حول فكرة قضاء المدانين لعقوباتهم خارج رواندا. وإننا نناشد سلطات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا كفالة ألا تمنح البلدان التي تورطت في أحداث عام ١٩٩٤ فرصة الإشراف على تنفيذ الأحكام. وإذا حدث ذلك، فلن يعتبر أن العدالة قد أخذت مجراها. تلك هي الحالة حتى لو كان القرار نابعا من نية حسنة.

وحكومتي على دراية بأن الطلبات السابقة بقضاء مدة العقوبة في رواندا لم تؤخذ على محمل الجد، لسبب أن منشآت الاحتجاز لدينا لم تكن تفي بالمعايير الدولية. وفي ذلك السياق، فإن حكومتي، على الرغم من تنافس الأولويات على الحصول على الموارد، قد أنشأت أخيرا منشأة احتجاز تفي بالمعايير المطلوبة. وزار وفد من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المنشأة الجديدة قبل بضعة أسابيع، وقد سر التقييم المبدئي للفريق حكومتي، وهو أوضح أن المنشأة تفي بالمعايير الدولية المطلوبة.

ولذلك فنحن نتطلع إلى أن يرسل المدانون إلى رواندا لقضاء مدة عقوبتهم. ونحن نعتقد أن هذا سيسهم في عملية المصالحة، حيث أن العدالة لن تأخذ مجراها فحسب، ولكن أيضا سيتم التأكد من أنها قد أخذت مجراها.

ولقد أحطنا علما بملاحظات المدعي العام عن التحقيقات الخاصة، ونرحب باستمرار اتصاله بسلطات رواندا حول هذه المسألة.

ويعيش العديد ممن نجوا من أعمال الإبادة الجماعية في ظل ظروف قاسية. ونحن نحث المجلس على الإقرار بالصعوبات الهائلة التي واجهها أولئك الذين نجوا من أعمال الإبادة الجماعية – وخاصة اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي. ونحث المجلس أيضا على أن يقر بأن معظم الناجين أشد فقرا وأكثر تعرضا للخطر اليوم مما كانوا عليه قبل ١٠ سنوات نتيجة أعمال الإبادة الجماعية. وعلى وجه الخصوص، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى مأساة آلاف النساء اللاتي أصبن بفيروس نقص المناعة البشرية نتيجة اغتصابهن. وبينما يمكن لمن اغتصبوهن أو أمروا باغتصابهن الحصول على أفضل عناية تحت رعاية الأمم المتحدة، من خلال المحكمة الدولية فإن ضحاياهم يموتون بأعداد كبيرة. ولم يحصل ذلك الموضوع على الاهتمام الضروري في سياق حماية الشهود، لأنهم هم الأشخاص المتوقع منهم الإدلاء بالشهادة في القضايا قيد النظر في أروشا. ولذلك، نناشد

المجلس والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي توفير المساعدة العاجلة لأولئك النساء وللناجين الآخرين من الإبادة الجماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل صربيا والجبل الأسود، أعطيه الكلمة.

السيد كالودجيروفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن التعازي للأمم المتحدة ولأسر ضحايا الحادث المأساوي الذي وقع هذا الصباح في سيراليون.

اسمحوا لي، سيدي، أن أشكركم على هذه الفرصة لكي أعلن موقف حكومتي بشأن الموضوع قيد النظر. وأود أيضا أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعين العامين التابعين لهما على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

تلتزم صربيا والجبل الأسود بإدارة العدالة الدولية من خلال إبقاء المسؤولية الجنائية الفردية على جميع من ارتكبوا جرائم طوال فترة الصراعات في أراضي يوغوسلافيا السابقة. وقد اكتست الحقيقة التي ظهرت أثناء أعمال المحكمة الدولية أهمية محورية في تحقيق وجهة النظر التاريخية بشأن الأحداث المأساوية التي أضرت بجميع شعوب يوغوسلافيا السابقة وأيضا بشأن إنهاء إرث نظام ميلوسيفيتش.

ولذلك، نرى تعاوننا مع محكمة لاهاي أنه التزامنا الوطني والدولي على حد سواء. وقد اقترف معظم من أدانتهم المحكمة، في المقام الأول، جريمة ضد شعوبهم ذاتها. ولم يوجه الاتهام من قبل للشعب الصربي باقتراف أعمال الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي. وعلاوة على ذلك، نحن نرى أن الكشف عن الحقيقة في أعمال المحكمة الجنائية الدولية وأيضا في المحاكم الوطنية سيسهم في تعزيز الثقة المتبادلة والمصالحة في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

إن القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) أيد استراتيجية المحكمة لإنجاز الأعمال، وتشاطر صربيا والجبل الأسود الآخرين تأييد الجدول الزمني المتوخى لاستكمال عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

سيسهم تعزيز النظم القانونية الوطنية، مثلما تم التركيز عليه في قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، إسهاما كبيرا في استراتيجية إنجاز أعمال المحكمة. وتقدر حكومتي جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم زيارة لقضاة من إدارة جرائم الحرب في محكمة بلغراد المحلية، بغرض نقل المعرفة والخبرة من ممارسة المحكمة الجنائية، وأيضا إنشاء قنوات الاتصال بين المحكمة الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن نرحب أيضا بالالتزام المعلن من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتأييد إجراء محاكمات ذات مصداقية لجرائم الحرب تفي بالمعايير الدولية الواجب تطبيقها في جميع دول يوغوسلافيا السابقة.

لقد بدأ بلدي بصفة مستقلة اتخاذ عدد من الإجراءات ضد مرتكبي جرائم الحرب. وفي الإجراءات القضائية التي تمت أمام المحاكم الوطنية لصربيا والجبل الأسود أدين ١٧ شخصا وحكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح ما بين ثماني سنوات و ٢٠ سنة وهي العقوبة القصوى. ومجلس جرائم الحرب في المحكمة المحلية في بلغراد يقوم حاليا بالتحقيق في قضايا هلانياتشا، وبتروفو سيلو، وباتيانيتشا، وبيروسيتشا، بمساعدة دولية على نبش الجثث وتوفير التحليل الطبي الشرعي.

وبينما نؤكد من جديد أننا ندرك تماما التزاماتنا تجاه المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، نرى أنه من الضروري أن نكرر أن أي تقييم للتعاون يجب أن يقوم على الحقائق، وليس على تصورات سياسية مسبقة. وقد درست

حكومتي بعناية التقرير المعروض على المجلس اليوم. وأولينا اعتبارا خاصا لتقييمات تعاون صربيا والجبل الأسود مع المحكمة الجنائية الدولية والنقد المقدم من مكتب المدعية العامة فيما يتعلق بعدم كفاية التعاون مع المحكمة. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز بعض النقاط الهامة.

كان التعاون مع مكتب المدعية العامة على مستوى منخفض نوعا ما بسبب الظروف الناشئة عن الحالة السياسية في البلد – العملية المطولة لإقامة الحكومة الصربية الجديدة وتعيين مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود، وكذلك الانتخابات الرئاسية في صربيا. وفي الوقت نفسه، كانت كل الطاقات مركزة على ضمان الاستقرار السياسي في البلد، وصون وبناء المؤسسات ومواصلة عمليات الإصلاح التي تم البدء فيها.

وحتى في وجه هذه المصاعب، وحين لم يُؤسسْ بَعد المجلس الوطني للتعاون مع المحكمة، بذلنا جهودنا للمحافظة على مستوى أساسي من التعاون مع المحكمة. وظلت تجري اتصالات منتظمة، ويومية تقريبا، على المستوى العملي بين مكتب المدعية العامة وبلغراد. وتم الرد على أكثر من ٥٠ طلبا من مكتب المدعية العامة بتوفير الوثائق المطلوبة، ومنح التنازلات القانونية وتوفير المعلومات ذات الصلة. ومن المتوقع أن يصل إلى بلغراد فريق للتحقيق في الأيام القليلة المقبلة، وسيتاح له الوصول إلى أرشيف وزارة الخارجية.

والآن بعد أن أكد مواطنو صربيا بقوة في انتخابات الأحد التزامهم بالديمقراطية، تهيأت الظروف السياسية الداخلية لحكومة صربيا للوفاء بالتزاماتها إزاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أقرب وقت ممكن. وإني أؤكد للمجلس أن التعاون مع المحكمة، وبصفة أساسية مع مكتب المدعية العامة، سيكون من أولويات سياستنا الخارجية.

إن حكومتي تدرك أن التعاون مع المحكمة واجب عليها وأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في ذلك الصدد. والتعاون مع المحكمة عملية ستستمر فيها حكومتي، مواصلة جهودها لتحسين ذلك التعاون كجزء من وفائها بهدف صربيا والجبل الأسود المتمثل في اتخاذ مزيد من الخطوات تجاه الاندماج في الإطار الأوروبي الأطلسي.

وبالنظر إلى أننا خلال السنوات القليلة الماضية استجمعنا إرادتنا لتسليم القادة السياسيين والعسكريين ذوي الرتب العليا إلى المحكمة أو المساعدة على إحالتهم إليها، بما في ذلك سلوبودان ميلوسفيتش، وميلان ميلوتنيوفيتش، ودراغوليوب أويدانيتش وغيرهم، الأمر الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث لأي دولة، يُمكن للمجلس أن يطمئن إلى أننا ستواصل في المستقبل القريب التعاون مع المحكمة على نفس المنوال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كرواتيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن أعمق تعازي كرواتيا بمناسبة الخسارة المأساوية في الأرواح التي حدثت أثناء أداء الواجب في سيراليون.

تشيد كرواتيا إشادة عالية بالتقريرين المقدمين من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعية العامة (S/2004/420). وتوفر الوثيقتان أساسا قويا ومدروسا بعناية لمواصلة العمل تجاه التنفيذ الناجح لاستراتيجية إنجاز الأعمال. ويحيط تقريراهما علما بالجهد الكبير الذي بذلته كرواتيا للتعاون الكامل وغير المقيد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر

رئيس المحكمة والمدعية العامة على عبارات الثناء التي وجهاها إلى تعاون كرواتيا مع المحكمة.

ويسعدني اليوم أن أعلن أن كرواتيا قد أوفت بجميع التزاماتها إزاء المحكمة، بما في ذلك التزاماتها المالية، ما عدا واحدا. وفيما يتعلق بقضية أنتي غوتوفينا، حيث لا يزال الشخص المتهم طليق السراح، فإن الحكومة الكرواتية، على نحو ما هو مذكور في الفقرة ٤٢ من تقرير المدعية العامة، تعمل الآن كل ما في وسعها لتحديد مكان تواجده وإلقاء القبض عليه. ويسعد كرواتيا بوجه خاص أن الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا الصدد بالذات لم تذهب دون أن تلاحظها المحكمة.

وإكمال استراتيجية إنجاز الأعمال للوفاء بالمواعيد النهائية المحددة بالأعوام ٢٠٠٤، و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، على نحو ما هو مبين في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، يجب أن يظل أولوية للمجلس. وتقف كرواتيا مستعدة للإسهام في تحقيق ذلك الهدف بأكبر قدر ممكن. وعمل المحكمة وأهميتها للاستقرار الدائم بعد انتهاء الصراع في جنوب شرقي أوروبا ينبغي ألا يُحكم عليها بأعمالها القضائية فحسب ولكن أيضا إزاء خلفية الانتهاء منها في الوقت المناسب. ويجب عدم نسيان الماضي، ولكن ينبغي ألا يحجب المستقبل. وفي عام ٢٠١٠ حيث يقتضي الجدول الزمني للمحكمة إكمال كل أعمالها، ينبغي لمسائل الاندماج الأوروبي والتعاون الإقليمي والازدهار الاقتصادي والاستثمارات المربحة أن تسود تماما على العناوين الرئيسية في جميع أرجاء المنطقة.

إن نقل القضايا إلى الولايات الوطنية المختصة للمحاكمة أحد ركائز استراتيجية إنجاز الأعمال. وكرواتيا مستعدة لأخذ عدد من القضايا من المحكمة وهي تقوم بإعداد القضاة والمدعين العامين الكرواتيين لتلك المهمة الخطيرة.

وأود أن أبلغ المجلس أن ممثلي المحكمة بالإضافة إلى الخبراء القانونيين الكرواتيين شاركوا في أيار/مايو وحزيران/يونيه من هذه السنة في برامج تدريبية للقضاء الكرواتي. وتلك العملية المهمة نظمتها وزارة العدل الكرواتية، بالتعاون مع قلم المحكمة. وسيجري تنفيذ برنامج آخر مماثل حتى تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة وسيشمل تقريبا ٦٠ من القانونيين المحترفين. وقد نُظم مؤخرا مؤتمر يشمل قسم الضحايا والشهود التابع للمحكمة ومهنيين في مجال الصحة والرعاية من كرواتيا بغية مناقشة الاحتياجات المادية والمعنوية والنفسية للشهود. وكان غرض المؤتمر مناقشة كيفية إنشاء شبكات للصحة والرفاه في جميع أرجاء كرواتيا يمكن أن تساعد على توفير خدمات الإعداد والمتابعة للشهود الذين يدلون بشهاداتهم في المحكمة. واعتمدت كرواتيا أيضا قانونا لحماية الشهود.

ولا تنفك كرواتيا ممتنة للمحكمة وخبرائها على مساعدتهم القيمة، التي ستعزز قدرة القضاء الكرواتي على محاكمة جرائم الحرب بطريقة احترافية وغير متحيزة. وتشعر كرواتيا أنها مستعدة لتولي جزء من عبء أعمال المحكمة عما قريب في خريف هذه السنة وستواصل حوارها مع المحكمة بشأن هذا الموضوع والتعاون في ميدان التدريب والمساعدة التقنية. وأود أن أضيف أن كرواتيا كانت سعيدة بأن تسمع صباح اليوم أن المدعية العامة تعتزم طلب إحالة ما تسمى بقضية جيب ميداك إلى كرواتيا. ونحن نعرب عن تقديرنا لذلك تقديرا كبيرا.

لقد بدأ القضاء الكرواتي بشكل مستقل في عدد من الإجراءات ضد مرتكبي جرائم الحرب في كرواتيا. وتلك المحاكمات كانت وما زالت تراقبها المحكمة على نحو وثيق، وفقا للقانون الكرواتي، الذي يجعل من حق ممثلي المحكمة متابعة الإجراءات ويتيح لهم الوصول إلى سجلات المحكمة.

وإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام مادة الأدلة التي تحصل عليها المحكمة الجنائية الدولية مباشرة في القضايا المحلية. والأحكام النهائية التي صدرت مؤخرا في بعض أخطر القضايا تؤكد المعايير المهنية التي حققها القضاء الكرواتي في هذا المجال الصعب والشديد الحساسية من الناحية السياسية.

أود التذكير بموقف كرواتيا، الذي عرضناه في تشرين الأول/أكتوبر الماضي أثناء مناقشة مجلس الأمن لهذا البند، بشأن مسألتين هامتين، يبدو أنه جرى التغاضي عنهما بطريقة ما، وهما دفع التعويض لمن ثبتت براءتهم، وتنفيذ الأحكام الصادرة في أقرب مكان ممكن من مكان إقامة المحكوم. وتعتقد كرواتيا بوجوب تعديل صلاحية المحكمة عن طريق إنشاء إجراء مناسب يمكنها من دفع التعويضات للمتهمين بطريق الخطأ الذين جرت مقاضاتهم واحتجازهم. وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام، أود التذكير بأن الصكوك الدولية الأساسية في هذا الميدان تجيز احتجاز السجناء في مكان قريب بشكل معقول من أماكن إقامتهم العادية. وأما التوجه القائم منذ عام ١٩٩٣، فيتوخى تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خارج أراضي يوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك نجد أن من المهم التأكيد من جديد على الطلب إلى الأمين العام بأن يقوم بمراجعة توجيهات سلفه إزاء تلك الترتيبات.

وتؤيد كرواتيا فيما يتعلق بإطلاق سراح المتهمين الذين ينتظرون المحاكمة لفترة مؤقتة أن يتم تنفيذ هذا الإجراء حيثما كان ذلك ممكنا. وتقر كرواتيا مع التقدير بأن المحكمة كانت متعاونة في هذا المجال بشأن عدد من القضايا. وكما تأكد في قضية اللواء أديمي، فإن حكومة كرواتيا ستضمن مثول المواطنين من كرواتيا، الذين أطلق سراحهم مؤقتا، أمام المحكمة في لاهاي، وستكفل كذلك أنهم لن يشكلوا خطرا على الضحايا أو الشهود. وعلى أية حال، ستفي كرواتيا بالتزاماتها حيال المتهمين الذين أطلق سراحهم بصورة مؤقتة.

إن المحكمة لا تستطيع فحسب أداء دورها التاريخي عن طريق إصدار الأحكام ضد المتهمين الذين ثبتت إدانتهم. وبالنسبة لكرواتيا فإن السجل التاريخي والسياسي الدقيق المدون عن طريق العمل القضائي للمحكمة لا يقل أهمية عن السجل القانوني أو معاقبة مرتكبي الجرائم. وإدانة شخص أو براءته لا يمكن ثبوتها إلا أمام المحكمة. وإذ أخذت كرواتيا ذلك في الحسبان، قد سلمت المحكمة جميع المتهمين الذين تمكنت من الوصول إليهم. وهؤلاء الذين تثبت إدانتهم تجب معاقبتهم بدون اعتبار خلفيتهم العرقية. ومع ذلك، لا بد لكرواتيا من إثارة تساؤلات بشأن الملاحظات الواردة في عدد من لوائح الاتهام والتي لا تتماشى مع سجل تاريخنا الحديث، أو لا تنسجم بالكامل مع قرار الجمعية العامة بشأن أراضي كرواتيا المحتلة.

ولا يمكن تحقيق العدالة الكاملة إلا عندما يجد الذين قاسوا أشد المعاناة العزاء والرضا في الاعتراف بأن كل ما تعرضوا له لم يذهب سدى. وقد قيل مرات عديدة وبحق إن المحكمة تؤدي دور العدالة والذاكرة. إن الأجيال القادمة عندما ستقرأ سجلات المحكمة حول الأحداث التي وقعت على أراضي جمهورية كرواتيا، يجب أن تتمكن من التمييز بين المعتدي والضحية، ويجب أن تدرج ما الذي حدث خلال الأيام الحاسمة للحرب التي شهدها الوطن والتي ستظل أياما مشرقة في تاريخ بلادي.

في الختام، أود أن أبين بوضوح شديد، كبلد مرشح للعضوية في الاتحاد الأوروبي، أن كرواتيا تدرك تماما أهمية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وستستمر في الوفاء بكل الالتزامات المترتبة عليها بقدر المستطاع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون لكي يرد على الأسئلة التي أثيرت.

السيد ميرون (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر أعضاء المجلس على التأييد الذي عبروا عنه، وعلى ملاحظاتهم وأسئلتهم. وأشير بشكل خاص إلى التعليقات حول المبدأ الجامع للعدالة والمساءلة ومنع الإفلات من العقاب، وفيما يتعلق بموعد الانتهاء من تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

كما أعرب عن شكري لعدد من أعضاء المجلس الذين أبدوا ملاحظات حول الآثار السلبية والخطيرة الناجمة عن التجميد الحالي للميزانية. وآمل أن يصغى جميع الأعضاء إلى المناشدات التي قدمها اليوم أعضاء في مجلس الأمن إلى سائر الأعضاء لكي يقوموا بتسديد المستحقات المتأخرة في أسرع وقت ممكن. وما نحن بصدده هنا ليس مجرد عملية دفع تقنية وليس أقل من التزام أسرة الأمم المتحدة بمبادئ العدالة.

وأود أن أنتقل الآن إلى بعض الأسئلة المحددة التي وجهت إليّ وإلى زملائي. وأبدأ بممثل فرنسا الذي وجه السؤال حول كيف ومتى ستحال القضايا إلى سلطة القضاء الوطني وما هي شروط ذلك؟ فكما أشرت باقتضاب في تقريري هذا الصباح، يختلف الوضع فيما يتعلق بمجموعة الدول التي تشكل إقليم يوغوسلافيا السابقة. وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، فقد عملت المحكمة بجهد جهيد مع مكتب الممثل السامي ومع سلطات حكومة البوسنة والهرسك من أجل المساعدة على إنشاء المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في سراييفو على مستوى محكمة الدولة الموجودة فعلا هناك. وكما أشرت إليه بإيجاز هذا الصباح، ينبغي أن تكون المنشآت اللازمة للمحكمة جاهزة للعمل في سراييفو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد أعربت عن ثقتي هذا الصباح، وأكرر الآن، بأن المحكمة الخاصة في سراييفو ستفي بمجموع متطلبات العمل القانوني السليم وحقوق الإنسان. وآمل أن تكون منشآت الاحتجاز في سراييفو والتي تستجيب للمعايير الدولية جاهزة في كانون الثاني/يناير، وإذا لم تكن جاهزة حتى ذلك التاريخ، فستكون جاهزة بعد مجرد أشهر قليلة من ذلك الموعد. وبذلك سيكون من الممكن إحالة القضايا إلى سراييفو من المحكمة الجنائية الدولية في أوائل عام ٢٠٠٥.

وفيما يخص كرواتيا، وكما أشرت إليه سابقا، فإن التقارير المقدمة مؤخرا من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن مجلس أوروبا ما زالت تشير إلى بعض المشاكل في ميدان العمل القانوني السليم والنزاهة، وخاصة فيما يتعلق بحالات التحيز المتواصل على أساس الهوية العرقية للمتهم أو الضحية. ونحن في المحكمة ملتزمون بالعمل مع حكومة كرواتيا لتعزيز قدرة جهازها القضائي لكي نتمكن، في أمد غير بعيد، من إجراء محاكمات نزيهة لقضايا جرائم الحرب، بحيث تلتزم بالكامل بحقوق الإنسان الدولية والإجراءات القانونية السليمة. وهناك مجال للتفاؤل باحتمال إحالة عدد محدود من القضايا إلى المحاكم في كرواتيا التي تلقى القضاة والمدعون العامون فيها تدريبا خاصا ويستمرون في تلقي هذا التدريب. ونحن في المحكمة نشارك بنشاط في عملية تدريبهم.

وفيما يتعلق بصربيا والجبل الأسود، فقد انحسرت توقعات إحالة قضايا إليها بالطبع، وذلك بسبب نقص التعاون في الماضي بين صربيا والجبل الأسود مع المحكمة. وأود أن أشير في ذلك السياق إلى أن تقرير بعثة من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقد أعد على أساس رصد المحاكمات خلال العام ٢٠٠٣، وجد أن الجهاز القضائي هناك تنقصه القدرة على إجراء محاكمات خاصة بجرائم الحرب وفقا للمعايير المقبولة عالميا. ونحن في المحكمة نستمر في الالتزام بمساعدة صربيا والجبل الأسود لرفع مستوى

الأجهزة القضائية في ذلك البلد إلى مستوى المعايير الدولية من حيث قدرتها على إجراء محاكمات منصفة لقضايا جرائم الحرب.

وقد سألني ممثل فرنسا أيضاً عن الشروط التي نعمل في إطارها، وأود الآن أن أتكلم عنها بإيجاز. الشرط الأول، وخاصة بموجب المادة ١١ مكرراً المعدلة، هو عدالة المحاكمة وتوفر العملية الواجبة في البلد المتلقي. بعد ذلك، بالطبع، هناك استبعاد عقوبة الإعدام. ونحن ننظر في هذا السياق، بموجب المادة ١١ مكرراً، في جسامة الجرائم ومستوى المسؤولية. وأخيراً، ينبغي لنا أن نراعي توجيهات مجلس الأمن بمقتضى قراراته الأخيرة التي تحدد معيار تحديد الرتب. وفي إطار تلك التوجيهات، لا يمكن أن يُحال إلى المحاكم الوطنية المختصة إلاّ المتهمون من الرتب الدنيا أو المتوسطة.

وبالإضافة إلى ذلك، هل لي أن أُذَكِّر ممثل فرنسا بالتجديد الذي أُدخل من ضمن التعديلات الأخيرة للمادة ١١ مكرراً، والذي يمكننا لأول مرة من إحالة قضايا إلى ولايات قضائية خارج يوغوسلافيا السابقة عندما تكون لدى البلد المعني المحاكم اللازمة وعندما يكون البلد مستعداً وراغباً في قبول إحالة تلك الحالات إلى قضائه. وهذا يوفر صمام أمان يمكن أن يكتسي أهمية بالغة، بمرور الوقت، لأنه لو كان ثمة عجز في العملية الواجبة في النظم القضائية في المنطقة ذاتها، سيكون بإمكاننا – إن أعربت بلدان أخرى خارج المنطقة عن استعدادها ورغبتها – في إحالة قضايا إلى تلك الولايات القضائية الإضافية، الأمر الذي يساعد على تحقيق استراتيجية الإنجاز. وأنا أحيي زملائي في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين بينوا لنا معالم الطريق لصياغة مادتنا على غرار المادة التي اعتمدوها في نيسان/أبريل.

أخيراً، وفيما يتصل بهذه النقطة، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن أي تكهنات بشأن إحالة القضايا ستمثل أمراً خطيراً، لأن القرار بشأن إحالة قضية ما أو عدم إحالتها سيتخذه فريق من القضاة – محكمة ابتدائية – الذي سيأخذ كل الوقائع في الاعتبار، بما في ذلك المواد الأساسية التي لخصتها لممثل فرنسا.

وأنتقل الآن إلى سؤال ممثل المملكة المتحدة المتعلق بتمديد ولاية القضاة الذين طالت مدة محاكماتهم، على أقل تقدير – لو فهمته بصورة صحيحة – ستة أشهر بحلول موعد انتهاء ولايتهم. وأعتقد أنه من الضروري اتخاذ بعض الإجراءات وفقاً لاقتراح المملكة المتحدة. وسواء كان القطع للمحاكمات الجارية ينبغي أن يكون ستة أشهر حسبما اقترح ممثل المملكة المتحدة، أو خلاف ذلك، فهذه مسألة يتعين علينا أن نفكر فيها أكثر قليلاً. وما من شك، مع ذلك، أن هناك رغبة قوية جداً لدى المجتمع الدولي مفادها أن القضاة الذين لم ينتخبوا مرة أخرى والذين ينظرون قضية ما ينبغي السماح لهم بالاستمرار في نظر تلك القضية حتى انتهائها.

والآن، سيتم التخفيف من حدة بعض الصعوبات والمخاطر التي تعرقل سير الأمور، ولكن دون القضاء عليها بفعل الاقتراح الذي تقدمنا به، نحن القضاة، إلى الأمين العام والذي قبل به، ويقضي بتقريب موعد الانتخابات إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ومن شأن ذلك أن يمكننا من أن يكون لدينا قضاة أكثر كفاءة بناء على علمنا حينئذ بشأن القضاة الذين سيبقون بعد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ والقضاة الذين لن يستمروا بعد ذلك التاريخ. وهذه أيضاً فرصة طيبة لتذكير المجلس من جديد بأنه ستكون هناك حاجة بالتأكيد إلى تمديد ولايات قضاة مؤقتين سيُعنَون بقضايا قيد النظر عندما تنتهي مدة ولايتهم، بموجب النظام الأساسي القائم، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ومن الضروري أيضاً، إن كان لي أن أقترح، انتخاب قائمة جديدة من القضاة المؤقتين، تماماً مثلما سننتخب قائمة جديدة من القضاة الدائمين. وقد

التزمت بمناقشة هذه المسألة مع الأمين العام ومع مجلس الأمن في الخريف القادم.

سألني ممثل روسيا عن بعض الأمور التي ستثار فيما يتعلق بانتهاء أعمال المحكمة. وبصورة أكثر تحديداً، كان سؤاله ماذا نقترح بشأن آلية تحل محل آليات قائمة لمعالجة مطالب المدانين بمنحهم العفو أو تخفيف الأحكام؟ وثمة سؤال إضافي يتعلق، طبعاً، بآلية استعراض قائمة الآن في إطار المادة ٢٦ من النظام الأساسي. وحالما تنهي المحكمة أعمالها، سيلزم إيجاد نوع من الآلية لمعالجة تلك الأمور. حالياً، فيما يتعلق بالعفو والأحكام، على سبيل المثال، فإن الإجراء ينص على أن الأمر يعود إلى رئيس المحكمة بعد التشاور مع مكتب الدائرة وقضاتها الذين أصدروا الحكم أصلاً بحق الشخص المدان.

أعتقد أن من المبكر جداً إيجاد آلية لمعالجة هذه الأمور بعد انتهاء عمل المحكمة. وفي رأيي، أنه يلزم إيجاد آلية ما، لكن ينبغي أن تكون غير مكلفة. يجب ألا تكلف الأمم المتحدة أموالاً كثيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتصور إنشاء فريق من القضاة الذين يمكنهم أن يجيبوا على هذه الأسئلة والذين لا يعملون فعلياً ولا يحصلون على أي مقابل. بعبارة أخرى، سوف لا تدفع لهم أموال لمجرد وجودهم في ذلك الفريق، بغية الاقتصاد في النفقات التي تسددها الأمم المتحدة.

وقد سألني ممثل ألمانيا سؤالاً عن فوز السيد بوريس تاديتش في صربيا. يتفهم أعضاء المجلس، بطبيعة الحال، إنني لن أشعر بالارتياح إذا علقت الآن على الانتخابات التي جرت مؤخراً. كل ما أود أن أقوله عن هذا الموضوع – مع مراعاة الملاحظات التي أدلى بها ممثل صربيا والجبل الأسود قبل بضع دقائق عن التعاون مع المحكمة كونه أولوية للحكومة الجديدة في بلغراد – هو أنني لا أرغب في أكثر من وجود تعاون كامل بين حكومة صربيا والجبل الأسود والمحكمة. وهذا التعاون ينبغي أن يكون قولاً وفعلاً وليس مجرد كلمات، وأنا أعرض مساعدتي على الحكومة الجديدة في أي شكل تراه مناسباً تحقيقاً لذلك الهدف الهام.

وسأل ممثل ألمانيا أيضاً عما يمكن أن تفعله دول ثالثة لتشجيع التعاون بين الحكومة في بلغراد والمحكمة. إن جل ما أود قوله عن هذا الموضوع هو التالي: كلما نجح المجتمع الدولي وأعضاؤه في إقناع الحكومة الجديدة بمكاسب التعاون وأهميته مع المحكمة، كان ذلك أفضل. وأعتقد أن لتوعية الجماهير أهمية بالغة؛ وتدريب الجهاز القضائي هام جدا أيضا.

ولقد سألني ممثل إسبانيا عن التقدم في التفاوض على اتفاقات جديدة بشأن مسألة المكان الذي يمكن أن يقضي فيه أشخاصنا المدانون فترات عقوبتهم – والمسمى اتفاق إنفاذ الأحكام القضائية. وأود أن أقول إن الاتفاق الأخير الذي أبرمناه – وأعتقد أنه العاشر – أُبرم مع المملكة المتحدة، نحن ممتنون جدا من أجله لذلك البلد. ويفاتح قلم محكمتنا باستمرار حكومات متعددة طالبا منها البدء بمفاوضات بشأن إبرام اتفاقات إضافية. وأود أن أستخدم هذه الساحة في حث الحكومات على إبرام مثل هذه الاتفاقات مع المحكمة. ومع تزايد عدد الأشخاص المدانين فإن قدرتنا على إيجاد أماكن يمكن أن يقضوا فيها فترات عقوبتهم هي بالتأكيد غير كافية.

أعتقد أنني أجبت على الأسئلة التي وُجهت إليَّ وأشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي ميرون على تعقيباته وأجوبته وتوضيحاته.

أعطي الكلمة الآن للقاضي موسيه للرد على التعليقات والأسئلة المقدمة.

السيد موسيه (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أتقدم بخالص الشكر لجميع أعضاء مجلس الأمن على عبارات التأييد والتشجيع التي وجهوها إلى المحكمتين، وخاصة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي أمثلها هنا. ولقد لاحظت بشكل خاص وبتقدير كبير الإعراب عن ضرورة تعاون كل الدول، بما في ذلك تعاونها في اعتقال المشتبه فيهم والمدانين الهاربين، وضرورة تسديد جميع الدول لمساهماتها المالية، وهذه مشكلة أثرناها كلنا نحن الأربعة في بياناتنا الاستهلالية.

أنتقل الآن إلى بعض المسائل التي أُثيرت. وأعتقد أنني سأبدأ بكلمة ممثل المملكة المتحدة بشأن أمر ذكره أيضا ممثل ألمانيا، وهو مسألة إحالة القضايا. إن الإحالة بموجب المادة ١١ مكرر هي بالطبع قرار قضائي بالمقام الأول؛ والأمر متروك لدائرة المحكمة لتقرر ذلك بناء على طلب من المدعي العام بموجب المادة ١١ مكرر. ونحن لم نصل بعد إلى هذه المرحلة، ولكننا سنصل إليها قريبا. ولذلك لا تتعلق المسألة حاليا بالتقييم الفعلي لقضية ولكنها بالأحرى تتعلق بالإطار العام. وعندما يتعلق الأمر بتلك المسألة، هناك مشكلتان رئيسيتان. الأولى هي مسألة عقوبة الإعدام في رواندا. وهنا لاحظت بيان ممثل رواندا فيما يتعلق بتكرار التأكيدات على الامتناع عن الحكم بعقوبة الإعدام في القضايا المحالة من المحكمة الدولية. وإلى أي حد توجد هنا حاجة إلى الضمانات وهل يكفي ذلك، هاتان مسألتان قيد النظر حاليا.

وستكون المسألة الأخرى، ما إن يتم توضيح الإطار التشريعي، البحث في مسألة المؤسسة التي ستتناول مثل هذه القضايا والإجراءات التي ستُتبع. مرة أخرى، هذه مسائل يتم استعراضها حاليا ومن السابق لأوانه بعض الشيء الخوض فيها الآن، حسب اعتقادي. ولكني أود ببساطة أن أعلن اتفاقي مع أعضاء مجلس الأمن الذين شددوا على الحاجة إلى بناء الثقة والدعم فيما يتعلق بإحالة القضايا. وأنوه بطلب الممثل الرواندي لهذا الدعم.

إن مسألة العفو أو تخفيف الأحكام، التي أثارها الوفد الروسي، قد رد عليها من قبل زميلي، الرئيس ميرون، بالشكل الكامل والمرضي. ولا أحتاج إلى الخوض في ذلك. وإني أتفق مع تقييمه.

بالانتقال إلى المسألة التي أثارها الوفد الباكستاني، من الواضح أننا لن نتمكن أبدا من التعامل مع كل الهاربين البالغ عددهم ٢٩ شخصا. ولدينا الآن ٤٨ شخصا تحت السيطرة، إن جاز القول. وهذه الحالات يجري النظر فيها، ولدينا ١٠ حالات أخرى تنتظر في مركز الاعتقال التابع لنا. وبذلك سيبلغ عدد الحالات ٥٨ حالة. ثم هناك مسألة الحد الأقصى لعدد الحالات، الذي أشير في استراتيجيتنا للإنجاز بأنه حوالي ٦٥ إلى ٧٠ حالة، على الأقل في المرحلة الحالية. وسنرى الكيفية التي سيتطور بها هذا الأمر مع مرور الوقت، ولكن من الواضح، مرة أخرى، أننا لا نستطيع التعامل مع كل الحالات، وأنه لتفادي الإفلات من العقاب – كما شدد الممثل الرواندي بقوة – من الأهمية أن نجد التقسيم السليم للعمل بين ما نفعله على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني. وستركز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الوصول إلى المتهمين الذين يتحملون أعظم المسؤولية، كما شرح ذلك المدعي العام، ثم سيكون لزاما علينا جميعا أن نساعد السلطة القضائية الوطنية حتى تساعد مثل هذه الهيئات القضائية على التعامل مع القضايا الأخرى.

وهناك مسألة أثارها الوفد الإسباني تتعلق بالاتفاقات الجديدة. فمنذ أن اجتمعنا آخر مرة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، صادقت فرنسا على اتفاق إنفاذ ووقعت السويد اتفاقا آخر دخل على الفور حيز النفاذ.

أخيرا، أشكر الوفد الرواندي على تعليقاته، ولقد أحطتُ علما بما قيل في ذلك البيان. مرة أخرى، أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على عبارات التأييد. وسوف ننقلها إلى أروشا وستكون مبعث تشجيع كبير لنا في عملنا في الأيام والأشهر المقبلة حتى نلتقي هنا في المرة التالية للإبلاغ عن التقدم المحرز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي موسيه على التعليقات والتوضيحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، للرد على التعقيبات والأسئلة المطروحة.

السيدة ديل بونتي (تكلمت بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على تعليقاتهم وتقييماتهم، وخاصة على الرسالة التي تلقيتها من البعض ومفادها أنه لا بد من محاكمة كراديتش وملاديتش وغوتوفينا في لاهاي. ومن المؤكد أنه يسعدني ويسعد زملائي والمحكمة بأكملها أن نستمع إلى رسالة كهذه.

لقد أجاب الرئيس ميرون على جميع الأسئلة وليس لدي ما أضيفه سوى نقطتين هامتين. إني ألاحظ أن صربيا والجبل الأسود تعتزم استئناف التعاون، وإني أعني بالفعل عبارة ''تستأنف'' لأنه، وكما أكدتُ مرارا منذ كانون الأول/ديسمبر، لم يكن لدينا أي تعاون على الإطلاق. وهذه نية حسنة، وإني أنتظر نتائج فورية. إن الحالة ملحة. وباستطاعة بلغراد أن تبدأ تعاونها على الفور. وإني بالطبع أحتاج إلى محاور، نظرا لأن بلغراد ظلت مجهولة لدي حتى الآن.

ثانيا، وفيما يتعلق بإحالة القضايا، عندما يشير الرئيس ميرون إلى قضايا في إطار المادة ١١ مكرر، فهذه قضايا اتخذنا بشأنها أحكاما بالإدانة. ولدي حوالي ١٠٠ قضية ليس لدي بشأنها أي حكم بالإدانة حتى الآن أو كنت مستعدة لإصدار حكم بالإدانة بشأنها ولكني لم أفعل ذلك بعد أن اتخذ مجلس الأمن قراره. وهذه تُسمى قضايا المستوى المتوسط، ولكنها رغم ذلك تخص مدعى عليهم أو مشتبها فيهم مذنبين بجرائم خطيرة جدا. إننا ننظر في إحالة تلك القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية. ونعمل حاليا مع المدعي العام في بلغراد بشأن إحالة قضية مهمة جدا أعددت بشأنها فعلا لائحة اتهام، لم أقدمها، ولكن المدعي العام في بلغراد وافق على تولي تلك القضية.

وسيكون هذا اختبارا. وسيكون اختبارا لبلغراد، وسيكون اختبارا لكرواتيا. ونحن ننتظر بتلهف أن تبدأ الدائرة الخاصة العمل في البوسنة والهرسك: فغير قضايا المادة ١١ مكررا – التي توجد بشأنها لوائح اتهام – هناك العديد من الملفات الأخرى بشأن المشتبه فيهم، تتضمن دليلا وافيا لتقديمهم إلى المحاكمة.

وكل هذا يعني القول إننا نبقى بشكل صارم ضد إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، السيدة دل بونتي، على الإيضاحات التي قدمتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر أعضاء المجلس الآخرين على دعمكم. لقد طرحت بعض المسائل التي تقع في إطار مجال اختصاصي، وهي مسائل تركز بشكل أساسي على إحالة القضايا. ويستند ردي أساسا إلى الإيضاحات التي قدمها القاضي موسيه وقدمها رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اللذان أوضحا عملية الإحالة وشروطها.

وفي الأساس، نحن لن نحيل أي شخص إلى المحاكمة أمام الولاية القضائية الوطنية ما لم يقتنع كلا من المدعي العام ودائرة المحكمة اللذين يأذنان بالإحالة بأن الشخص سيلقى محاكمة عادلة في الولاية القضائية التي أحيل إليها، وأيضا بأنه لن يعاني من عقوبة أكبر مما كانت ستحكم عليه في المحكمة ذاتها. ونحن نعمل بشأن الشروط: وكما بينت، فإننا نقوم الآن بصياغة اتفاق ينص على جميع الشروط التي، في رأينا، تهيئ لإجراء محاكمة عادلة، استنادا إلى أحكام النظام الأساسي وإلى الصكوك الدولية الأخرى النافذة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد أن الحكومة الرواندية بينت لنا أنها ستكون على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة للتخلي عن عقوبة الإعدام فيما يتعلق بجميع الإحالات.

والعنصر الهام للإحالات هو حقيقة أن المحكمة دائما تحتفظ بالأولوية حيال هذه القضايا، وبالتالي فإننا عندما نحيل القضايا يتعين علينا أن ننشئ آلية رصد لضمان مراعاة معايير إجراء محاكمة عادلة. ونحتفظ بالحق في إرجاع القضايا إلى المحكمة إذا لم نقنع بأن المعايير يجري مراعاتها. ومن المهم ملاحظة ذلك العنصر.

وبطبيعة الحال، في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فان المكان المقصود الأساسي للإحالات ستكون رواندا، لان الجرائم ارتكبت هناك. وسيخضع هذا لوفائهم بجميع الشروط لضمان إجراء محاكمة عادلة، خاصة بعد تسوية مسألة العقوبة. وهناك أيضا بلدان أخرى يقيم فيها بعض الهاربين. وإذا كانت تلك البلدان مستعدة لتولي إجراء المحاكمات وقادرة عليها، فإننا سنشجعها على أن تفعل ذلك. وهناك فئة ثالثة من الدول، في أفريقيا بشكل خاص، حيث لا يوجد هاربون مقيمون وحيث لم ترتكب جرائم، ولكنها مع ذلك بينت هذه الدول، من حيث المبدأ، رغبتها في تولي بعض قضايا الإحالة. وتلك علامة مشجعة جدا على أن هذه الدول تفي بمسؤوليتها الدولية في المساعدة على محاكمة تلك القضايا.

وفيما يتعلق بالمخطط الزمني، فإننا في مكتب المدعي العام نبدأ العمل بشأن هذه الإحالات من الآن. ونحن نتوقع أنه بحلول منتصف العام المقبل سنكون قد انتهينا من العمل بشأن كل الملفات التي نريد إحالتها إلى الولايات القضائية الوطنية.

لقد تساءل ممثل باكستان: ماذا يحصل إذا لم نتمكن من إحالة هذه القضايا؟ قلت إنني سأعود إلى مجلس الأمن وأقدم المشورة للمجلس بشأن الحالة. ولا يسعني أن أدرك في الوقت الحاضر ماهية الخيارات التي نحن بحاجة إلى النظر فيها حينما نبلغ تلك المرحلة. وبشكل أساسي، أعتقد أننا بحاجة إلى أن نهتدي بمبدأ أنه ينبغي ألا ندع الإفلات عن العقاب يسود. وبالفعل، أسفرت استراتيجية الإنجاز عن حالة نخلي فيها سبيل عدد لا بأس به من الأشخاص كان من شأنهم بغير ذلك أن يقدموا إلى المحاكمة. وجعلتنا صعوبة إنجاز كل تلك القضايا نركز على فئة محددة. وإذا وجدنا أنه ليس في وسعنا حتى إحالة تلك القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية للمحاكمة، فبالتالي سيتعين على مجلس الأمن والأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، بالترافق مع المحكمتين، أن ينظرا في خيارات أخرى تضمن ألا يسود الإفلات من العقاب.

وستقتضي بعض البلدان المعنية تقديم دعم مالي. ولن يكون ذلك من مسؤولية المحكمتين، لأننا لن نتمكن من تقديم هذا الدعم. وبإمكاننا أن نوفر المساعدة فيما يتعلق ببناء القدرات والتدريب: وهو أن نأخذ المسؤولين من الولايات القضائية الوطنية ونلحقهم بنا، وندربهم ونمنحهم التجربة اللازمة. ويتعين على فرادى البلدان التي ترغب في

تولي محاكمة قضايا أن تضع قائمة بمتطلباتها وأن تتوجه إلى الأمم المتحدة أو أن تتوجه إلى البلدان الأخرى على أساس ثنائي، بدعم من المحكمة، وأن تحاول الحصول على تلك المساعدة.

وأثيرت مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما قلت، فإن العديد من المتهمين يقعون في إطار تلك الولاية القضائية. وهناك مجموعة من العوامل جعلت من العسير التوصل إليهم حتى الآن، وأعتقد أن العامل الأساسي هو مشكلة إمكانية الوصول إلى المنطقة المعينة في البلد حيث يقيم فيها المتهمون. ومع ذلك، لا بد للمرء أن يقول إن الاتصالات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت إلى حد ما صعبة. وقد تعين علينا أن نلجأ إلى الوسطاء. وحتى في القضية التي ذكرتها، قضية يوسف منياكازي، فإن الإحالة تحققت، إلى حد كبير، بفضل تدخل وسيط. وبالتالي ربما من شأن استجابة أكثر سرعة ومباشرة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تسهل لنا الأمور في هذا الصدد.

وأخيرا، فإنني لاحظت مسألة حادثة السجن في مالي، وهو ما أثاره ممثل رواندا. وبطبيعة الحال، فإن الحالة التي وصفها تشكل انحرافا عن النظام العادي للأشخاص الذين أدينوا ويقضون الآن مدة العقوبة المقررة لهم. ولكن ما حصل هناك لم يحدث بعلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو بإذنها أو بموافقتها. والتحقيقات جارية الآن ليتم بشكل كامل تحديد الظروف التي أدت إلى حدوث تلك الحالة.

وبتلك الملاحظات، سيدي الرئيس، أود مرة أخرى أن أشكركم وأن أشكر أعضاء المجلس الآخرين عل دعمكم وتشجيعكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على الإيضاحات التي قدمها.

أود أن أغتنم هذه الفرصة بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن لكي أشكر القاضي ميرون، والقاضي موسيه، والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة دل بونتي، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا جالو على تخصيصهم الوقت لتقديم إحاطات إعلامية للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.